

رقم الوثيقة : AFR 54/149/2004 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 296

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2004

السودان : تقرير موجز خاص باجتماع مجلس الأمن الدولي الذي يعقد في نيروبي يومي 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2004

شهد هذا العام إصدار قرارين عن مجلس الأمن الدولي يتضمنان تهديداً باتخاذ إجراءات. والنزاع المسلح في دارفور أخذ في الانتشار وينبغي على المجلس كحد أدنى أن يفرض حظر سلاح كإشارة إلى أنه لا يمكن أن يقبل بالوضع المتدهور.

وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الصادر في 18 نوفمبر/تشرين الثاني فإنه "عندما تُرتكب جرائم بهذا الحجم، وتبدو دولة ذات سيادة عاجزة عن حماية مواطنيها أو غير راغبة في ذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جسيمة وعلى هذا المجلس بالذات."

ولم تتم تلبية المطالب التي ترتبت على الحكومة السودانية في القرارات السابقة. ورغم صدور القرار 1556، لم يتم حل الجنجويد ويظل المسؤولون عن قتل المدنيين يتمتعون بالحصانة من العقاب.

ويدرك أعضاء مجلس الأمن أن الشرطة السودانية عمدت إلى مهاجمة المهجرين في المخيمات وتخويفهم وحتى إلى قتلهم مؤخراً. وفي ليل 9-10 نوفمبر/تشرين الثاني هاجمت الشرطة المهجرين في مخيم الجير الواقع بالقرب من نيالا مستخدمة قنابل الغاز المسيل للدموع ونيران الأسلحة وجرفت الملاجئ واعتدت بالضرب على السكان وألقت القبض عليهم. وجرى ذلك أمام ناظري موظفي الأمم المتحدة ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي والصحفيين. كما أنه حدث قبل ساعات من زيارة جان برونك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. والقيام بمثل هذا الاعتداء ضد المدنيين تحت سمع وبصر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يبين أن الحكومة لا تأبه بالانتقاد الدولي، ناهيك عن واجباتها الدولية إزاء حقوق الإنسان.

ومع تنويعها بالتقدم الذي تحقق في أبوجا ونايفاشا على طريق إحلال السلام، إلا أن القلق يساور منظمة العفو الدولية من أن السلام غالباً ما كان في السودان وجميع أنحاء العالم مقدمة لجولة جديدة من القتال. وفي الشمال والغرب والجنوب، ثم خطورة في أن ينتهز جميع الأطراف الفرصة لإعادة التسليح. وتنص المعايير الدولية لحقوق الإنسان على وجوب عدم توريد أسلحة إلى الدول التي يحتمل أن تستخدمها لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ ومع ذلك، فإن التاريخ الحافل بالهجمات على المدنيين والتهجير القسري لهم لم يمنع دولاً عديدة من مواصلة تأجيج نار هذه الفظائع بالأسلحة. كذلك ارتكبت الجماعات المسلحة انتهاكات لحقوق الإنسان وما زالت تعيد تسليح نفسها. وقد فرض القرار 1564 حظراً للسلاح على الكيانات غير الحكومية فقط - بمن فيها الجنجويد الذين تسليحهم الحكومة وتدعمهم. ويجب أن يوسع مجلس الأمن في هذه الجلسة ليصبح حظر سلاح يطال جميع أطراف النزاع، بمن فيها الحكومة إلى حين وضع ضمانات لحماية السكان المدنيين. ويجب أن يقترن هذا الحظر بآلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة

مزودة بإمكانيات كافية، ومن ضمنها مجموعة خبراء ترفع تقارير دورية إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة خاصة بالعقوبات يشكلها مجلس الأمن. ويجب أن تجري مجموعة الخبراء تحقيقات دولية وأن تراقب بصورة منتظمة موانئ الدخول الرئيسية في السودان للمساعدة على احترام الحظر.

كذلك أظهر لنا الخيار الاتفاقيات السابقة لوضع حد للنزاع أنه لا يمكن إحلال سلام دائم إلا إذا أُدرجت حقوق الإنسان للجميع في صلب أية عملية سلام.

وتعطي عملية السلام في نايفاشا الأمل لشعب السودان، لكن حتى الآن كانت مجرد سلام بين قادة الحكومة وقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان فقط... إذ إنه لم يتم إشراك المجتمع المدني، ولم تُشمل أجزاء مختلفة من السودان. وتؤكد الخطر الذي ينطوي عليه هذا النهج في أزمة دارفور. فالذين شعروا بأنهم مهمشون ومحرومون من التعبير عن آرائهم بحرية احتكموا إلى السلاح. ورداً على ذلك، فإن الحكومة السودانية التي كانت طرفاً في تعهد قُدِّم في مارس/آذار 2002 يحظر الهجوم على المدنيين والأهداف المدنية، تجاهلت هذا الالتزام كلياً في جزء آخر من البلاد.

وما لم يشعر جميع السكان في مناطق السودان كافة بأنهم شركاء في صنع السلام، فسوف يكون سلاماً هشاً. وإننا نرحب بإدراج حقوق الإنسان في بروتوكول نايفاشا حول اقتسام السلطة، ومع ذلك ندعو مجلس الأمن الدولي إلى ضمان إنفاذ حقوق الإنسان وليس مجرد الإشارة إليها خطياً في الاتفاقيات. ويجب تضمين الاتفاقيات جدولاً زمنياً واضحاً ومعايير قابلة للقياس من أجل التنفيذ الفعلي لهذه الحقوق إذا أردنا أن يكون لها أي معنى.

والحق في الحياة والسلامة البدنية، والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، والحق في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، وحق النساء في عدم ممارسة التمييز ضدهن، هي جميعها حقوق ضرورية لمختلف الجماعات العرقية والدينية. وإن منح هذه الحقوق لآلاف الضحايا في الجنوب وفي دارفور وسواهما من مناطق السودان هو أضعف الإيمان.

ويجب الاعتراف بالأهمية الفائقة لحقوق الإنسان ويترتب على مجلس الأمن واجب محدد في اتخاذ إجراءات نيابة عن أولئك الذين انتهكت حقوقهم.

ويصح هذا الأمر أكثر ما يصح على دارفور حيث بدأ الوقت ينفد بالنسبة للمهجرين. فإذا لم يتوفر الأمن، سيبقى المهجرون عاماً آخر في المخيمات يعيشون في خوف وقنوط يزداد أكثر فأكثر.

وسيرسل حظر السلاح الإلزامي الذي يُفرض على جميع أطراف النزاع إشارة قوية إلى الحكومة السودانية بأن مجلس الأمن يمكنه اتخاذ إجراءات حاسمة عندما يستمر ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.